

فان انفسح وجهه في حرمه والذحل ويحرم ما قبله للعرض بعرضه
والسيرة ولم يحرمه وان اصابه يحرمه بحد فان تقبل لا
يؤكل وان حفيضا اكل وان لم يحرمه لا يؤكل مطلقا ولو رواه بسيف
او كبر فاجتازها ثم او يقبض فقتله لا يؤكل بشرط بل لا يخرج الا اذا
وقبل لا يشترط وقبل ان يبيد لا يشترط وان يقبض لا يشترط وان اصاب
السهم فقتله او قرنه فان ارمه اكل والذحل وان روي صيغرا فقتله
عضوا منه اكل وان العضو وان قتلته وان يشترط فان اكل الشاة
اكل العضو اكل وان اذق وان فانه نصفين او اثنان والاكثر من
جانبا اكل اكل الكلى والذحل وقطعه نصفه اسمها اكثر واذا اكل الصبي
حتا حيقه فوق حيقه المذبح فلا يدين كونه فان تركها لم تكن
حرمه وكذا لو غلبت حيقه في ظاهر البرية وان ايسر من حيقه الذئب
المذبح وهو ما لا يشترطه بقائه فلم يترك حيا وفي غير الامام لا بد
من تركه ايضا فان زكاه حل وكذا ان تركه لينة والنظير والذئب
والتي لينة لا يشترطها وفي حيقه حفتة او جلتة حل وعلم الفتوى
وعن يدي فان كان له جثث لا ياكل وعند من كان بعض فوق
ما جثث المذبح حل والذحل ومن روي صيدا فاختاره فالخرج عن حيقه
الاستباحة ثم رواه آخر فقتله حرمه ومن قيمته حرمه كذا وان اكل
الذئب

الذحل وهو الشاة ومن اكلها صيدا فقتله حرمه فقتله حرمه
ضرب فقتله اكل وكذا لو اكل الكلبين فقتله الاخر ولو
ان من جردان كرايه ما كلبه فقتله حرمه اكلها وقتله الاخر وهو الذي
والذحل الشاة بعد صرع الذئب حرمه وضم كافي الرمي ومن سمح حيا
فقتله استباحه او رواه وان روي عليه فالذئب صيدا كذا في الرمي
حريمه حيا يمكن استيفائه من كافي الذئب وينبغي بالجد وفيه حريمه
بالفرض يجوز المقتل اكله والتخلية فيه وفي البيع فبشر والرهان
يرجع عند قبل الفرض وان اقبضه وهو مضمون بالذئب فقتله حريمه
الذئب فله هلك وهو لم يولد من المذبح مستوفى الرمي وان قيمته اكثر
فالذئب امانة وان كافي اكثر قطبته من القيمة ونوب الرمي بالذئب
ونعت قيمته يوم فقتله حريمه وان كان الرمي حريمه فقتله حريمه
ان يطل بالرهان يدين ويجيبه وان كان الرمي حريمه فقتله حريمه
بعض حريمه حريمه بقبضه بينه الا ان يبرأه وليس عليه ان كان الرمي
في ذلك ان يمكن الرمي من بيعه بالبقاء وليس الرمي من الانتفاع بالرهان
ولا اجارته ولا اعارته ويصير ذلك مستحب ولا يبطل الرمي وان
طلبه اية امر بضم الرمي فان احضر امر الرمي بفسده كالمذبح
فقتله حريمه تسليم الرمي وكذا الرمي بالذئب في غير المذبح والذئب

الذئب